الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة
aman أمان
Transparency Palestine

استطلاع رأي خاص

آراء المواطنين حول «الواسطة والمحسوبية»

أكثر أشكال الفساد انتشاراً في الأراضي الفلسطينية

أيار 2013

قائمة المحتويات

تحليل الاستطلاع الخاص بالواسطة والمحسوبية حسب رؤية أمان	3
ملخص تنفيذي	6
2. منهجية الدراســة	6
2.1. أداة الدراسة:	6
2.2. الدراسة التجريبية	6
2.3. تصميم عينة الدراسة:	6
2.3.1. مجتمع الدراسة	6
2.3.2. إطار المعاينة	6
2.3.3. تصميم العينة	6
2.4. العمل الميداني	7
2.4.1. فريق العمل الميداني	7
2.4.2. تدريب فريق العمل الميداني:	7
2.4.3. آلية العمل الميداني:	7
2.4.5. جمع البيانات	8
2.5. تدقيق البيانات:	8
2.6. إدخال البيانات	8
2.7. تحليل البيانات:	
3. النتائج الرئيسية	9
3.1. عينة الدراسة	10
3.2. أشكال الفساد الأكثر انتشارا	10
3.3. المجالات الأكثر تعرضا لانتشار الواسطة والمحسوبية	11
3.4 . القطاع الأكثر تعرضا لانتشار الواسطة والمحسوبية	13
3.5. المؤسسات العامة الأكثر تعرضا الواسطة والمحسوبية	14
3.6. الخدمات العامة التي تتعرض لانتشار الواسطة والمحسوبية	15
3.7. استخدام الواسطة والمحسوبية في المجتمع الفلسطيني	19
3.8. الوسائل والطرق الممكن من خلالها مكافحة الواسطة في المجتمع الفلسطيني:	20
الجداول التقاطعية لكافة مؤشرات الدراسة حسب الموقع الجغرافي والجنس	21

تحليل نتائج الاستطلاع الخاص بالواسطة والمحسوبية وفق رؤية أمان

الواسطة والمحسوبية كأكثر أشكال الفساد انتشارا

لوحظ خلال العام 2012 أن هناك ارتفاعا ملحوظا في وعي الناس بالاضرار المترتبة على الواسطة وهذا ما لم يكن معترفا به من قبل، ولوحظ أيضا تراجع الناس في السعي لاستخدام الواسطة مقارنة بالسنوات السابقة

حذار من انتشار الرشوة الصغيرة

من ناحية أخرى تدلل نتائج الاستطلاع على مؤشر خطير يتعلق بانتشار جريمة الرشوة الصغيرة حيث جاءت في المرتبة الثانية بعد الواسطة كأكثر أشكال الفساد انتشارا في المجتمع الفلسطيني، بعد أن كانت نسبتها متدنية للغاية ولا تكاد تذكر في الاستطلاعات السابقة، وهذا يدق ناقوس الخطر ويشير الى ان عوامل انتشار الرشوة الصغيرة قد أضحت موجودة ولعل من أبرزها ارتفاع مستوى المعيشة وتدني الرواتب والأجور وضعف المناعة والوقاية والمحاسبة وهي عوامل قد تشجع بعض المواطنين إلى طلب الرشوة.

استمرار طلب الواسطة في التعيينات في الوظائف العامة

أما عن كون الوظائف العامة من أكثر المجالات التي تنتشر فيها مظاهر الواسطة والمحسوبية فهذا يدلل أنه على الرغم من الاجراءات التي تم اتخاذها من قبل الجهات المختصة وعلى رأسهم ديوان الموظفين العام لتعزيز النزاهة والشفافية في التعيينات الوظيفية، الا أن هذه الاجراءات لا زالت غير مكتملة في مواجهة تدخلات الواسطة والمحسوبية في هذا المجال، وأن الأمر يستدعي اتخاذ المزيد من الاجراءات لمحاصرة هذه الظاهرة وصولا لاستئصالها من جذورها، أما المكان الثاني فيتعلق بالخدمات والتراخيص والأذونات التي تقدمها بعض الوزارات والبلديات والأجهزة الأمنية فحدث ولا حرج عن طالبي هذه الخدمات ولجوئهم للواسطة لاختصار الاجراءات وضمان الحصول عليها، الأمر الذي يتطلب مراجعة هذه الاجراءات والعمل على تقديمها للمواطن من خلال نافذة واحدة للخدمة.

الواسطة والمحسوبية تتسلل للقطاع الخاص

يحتل القطاع الخاص المرتبة الثانية بعد القطاع العام (شركات المساهمة العامة) كأكثر القطاعات تعرضا للواسطة والمحسوبية، وتعود الأسباب إلى ذلك هو أن المساءلة ما زالت ضعيفة، إما بسبب عدم اكتمال الأجسام الإشرافية الرسمية

أو المنظمة للقطاع المعني مثل (هيئة تنظيم قطاع الاتصالات)، أو بسبب عدم إقرار الجهات الرسمية للتعرفة التي يتم بموجبها تحديد الأسعار في العام 2012 لعدد منها مثل المياه، اضافة إلى أن مجالس الإدارة في العديد من الشركات المساهمة العامة التي تدير مرافق عامة لم تعتمد نظاماً يحدد جوانب تضارب المصالح لأعضاء إدارتها، مما يخلق فرصا للفساد، كما أن عدم دفع مستحقات القطاع الخاص وهو المورد الرئيسي للمواد والخدمات العامة أدى إلى تفشي ظاهرة الغش والتحايل في تقديم الالتزامات وشجع الواسطة والمحسوبية لتحصيل الديون.

الواسطة والمحسوبية في المساعدات العينية والمالية

اما عن اجماع الغالبية العظمى على تعرض المساعدات العينية والمالية التي يتم تقديمها للمجتمع الفلسطيني للواسطة والمحسوبية، فلعل ذلك يعود الى تعدد الجهات التي تقوم بتقديم هذه المساعدات (حكومية ، حزبية ، أهلية ، خاصة، أجنبية)، وعدم وجود تنسيق فيما بينها، اضافة الى عدم وجود أنظمة واجراءات كافية لدى بعض هذه الجهات للحد من ظاهرة الواسطة والمحسوبية، وضعف الرقابة والمساءلة على تلك الجهات التي تقوم بتقديم هذه المساعدات.

ملخص تنفيذي

يتضمن التقرير الحالي النتائج الرئيسية للدراسة التي اعدتها مؤسسة العالمية للأبحاث والمعلوماتية واستطلاع الرأي حول رأي الفلسطينيين في انتشار الواسطة والمحسوبية. وقد بلغ حجم عينة الدراسة 1250 فلسطينيا ممن اعمارهم 18 عام فأكثر ويقيمون في الاراضي الفلسطينية منهم 60.8% من سكان الضفة الغربية و39.2% من سكان قطاع غزة. وقد بلغت نسبة الذكور 50.8% ونسبة الاناث 49.2%. وفيما يلي اهم النتائج:

40.8% من الفلسطينيين يعتقدون ان الواسطة والمحسوبية والمحاباة هي اكثر اشكال الفساد انتشارا في المجتمع الفلسطيني، ثم الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة أو الحصول على منفعة بدون وجه حق في المرتبة الثانية حيث بلغت النسبة 20.0%، وثالثا كان هدر المال العام على المصالح الخاصة بنسبة 16.1%، 12.8% قالوا التكسب من الوظيفة العامة، و10.1% قالوا استخدام الموارد والممتلكات العامة لأغراض شخصية.

- 61.6% قالوا ان الواسطة في التعيينات في الوظائف هو المجال الأكثر تعرضا لانتشار الواسطة والمحسوبية، يليه الواسطة والمحسوبية في تقديم الخدمات العامة بنسبة 20.4%، ثم الواسطة والمحسوبية في العطاءات والتعاقد مع الموردين بنسبة 11.4%، واخيرا كانت الواسطة في ادارة أعمال الشركات (الشركات المساهمة العامة) بنسبة 6.7%.
- 70.5% يرون ان القطاع الحكومي هو القطاع الاكثر تعرضا لانتشار الواسطة والمحسوبية، يليه القطاع الخاص بنسبة 18.8%، ثم القطاع الأهلي بنسبة 10.7%.
- يعتقد 43.3% ان الوزارات هي الأكثر تعرضا للواسطة والمحسوبية في فلسطين، 18.3% قالوا الاجهزة الامنية، 15.2% قالوا الهيئات المحلية (البلديات والمجالس المحلية)، 9.8% قالوا مؤسسة الرئاسة، 4.8% قالوا المجلس التشريعي، 4.8% قالوا المحاكم، و3.8% النيابة العامة.
- 35.1% من المبحوثين يعتقدون ان وزارة التربية والتعليم هي الوزارة الأكثر تعرضا لانتشار الواسطة والمحسوبية من بين الوزارات المختلفة، 19.7% قالوا وزارة الأشغال العامة، 17.9% قالوا وزارة المالية، و16.6% قالوا وزارة الصحة، 6.5% قالوا وزارة النقل والمواصلات، و4.2% قالوا وزارة سلطة المياه.
- 82.3% من المبحوثين قالوا أنه يتم استخدام الواسطة والمحسوبية في تقديم الخدمات والصحية، مقابل 17.7% قالوا ان الخدمات الصحية لا تتعرض للواسطة والمحسوبية، و(98.3%) يعتقدون انه يتم استخدام الواسطة والمحسوبية في التوظيف في الاراضي الفلسطينية
- اجمع الغالبية العظمى من المبحوثين على تعرض المساعدات العينية والمالية التي يتم تقديمها للمجتمع الفلسطيني للواسطة والمحسوبية حيث بلغت النسبة 92.4%.
- 29.9% من المبحوثين سبق لهم وان طلبوا واسطة للحصول على خدمة ما، وعن الاسباب التي دفعتهم إلى اللجوء إلى الواسطة والمحسوبية كان اهم سبب الرغبة في الحصول على الخدمة بشكل أسرع.
- 74.7% من الفلسطينيين يرون انفسهم متضررين من الواسطة، 7.7% قالوا انهم مستفيدون، و17.6% قالوا انهم غير متأثرين من الواسطة في المجتمع الفلسطيني
- يتوقع 60.5% من المبحوثين ان نسبة الواسطة والمحسوبية في عام 2013 ستزيد، مقابل فقط 12.8% قالوا انها ستقل، و26.7% قالوا ستبقى كما هي.

2. منهجية الدراسة

2.1. أداة الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة في الأساس على مسح ميداني لعينة ممثلة للمجموعة المستهدفة. وقد كانت أداة المسح الرئيسة استمارة خاصة بالفئات المستهدفة في الدراسة، وقد تضمنت الاستمارة ثلاثة أجزاء:

- البيانات التعريفية، التي تحتوي على رقم الاستمارة والمحافظة والتجمع السكاني وغيرها، بالإضافة إلى بيانات السيطرة النوعية مثل اسم الباحث والمدقق والمشرف الميداني.
- خلفية المبحوث، التي تضمنت أسئلة حول حالته الاجتماعية، والاقتصادية، ووضعيته الأكاديمية.
- مؤشرات الدراسة

2.2. الدراسة التجريبية

بعد أن صممت الاستمارة بصورتها شبه النهائية، تم إخضاعها إلى دراسة تجريبية على عينة من مجتمع الدراسة مقدارها 20 استمارة. وقد هدفت الدراسة التجريبية إلى تحديد البنود التي قد تكون سبباً في خفض مستوى صدق أداة البحث، إما بسبب غموض لغوي أو مفهومي أو غير ذلك. كما هدفت إلى استكشاف مدى وضوح تعليمات تعبئة الاستمارة، ومدى ملاءمة الفترة الزمنية المحددة لذلك. وبعد الانتهاء من الدراسة التجريبية تم تعديل الاستمارة وتنقيحها، وإعدادها بشكلها النهائي واعتمادها أداة للدراسة المسحية.

2.3. تصميم عينة الدراسة:

2.3.1. مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع الفلسطينيين الذين اعمارهم 18 عام فما فوق ويقيمون في الاراضي الفلسطينية (الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة).

2.3.2. إطار المعاينة

تكون إطار المعاينة من قائمة تشمل كل التجمعات السكانية في الأراضي الفلسطينية، وتشمل هذه القائمة متغيرات تعريفية بالتجمعات السكانية بالإضافة إلى متغيرات تصنيفية استخدمت في عملية إنشاء الطبقات، وأخيراً فقد اشتملت هذه القائمة على مقياس حجم للتجمعات السكانية تتمثل في عدد الأسر

2.3.3. تصميم العينة

تم تصميم عينة طبقية عنقودية عشوائية متعددة المراحل وبلغت قيمة خطأ المعاينة ± 3.0%، حيث تم في المرحلة الأولى اختيار عينة طبقية عشوائية منتظمة من التجمعات السكانية تكونت من 100 تجمعاً سكانيا، وفي المرحلة الثانية تم اختيار عينة عشوائية منتظمة من الأسر من كل تجمع سكاني تم اختياره، وأخيراً، في المرحلة الثالثة تم اختيار فرد عمره 18 عام فأكثر في كل أسرة تم اختيارها. وبلغ حجم العينة الإجمالي 1250. وأخيراً وقبل اختيار عينة التجمعات السكانية فقد تم تصنيفها إلى طبقات حسب المحافظة التي يقع فيها التجمع السكاني

2.4. العمل الميداني

2.4.1. فريق العمل الميداني

قامت «ألفا العالمية» بتجنيد نخبة من المشرفين الميدانيين والباحثين المتمرسين في المسوحات الميدانية من مختلف المحافظات، حيث تم تعيين مشرفين للعمل الميداني الاول في الضفة الغربية والثاني في قطاع غزة. كما تم تعيين 5 منسقين ميدانيين 3 منهم في الضفة الغربية (شمال الضفة الغربية، وسط الضفة الغربية، وجنوب الضفة الغربية) بالإضافة الى 35 باحثاً ميدانيا.

2.4.2. تدريب فريق العمل الميداني:

تم تنظيم حلقتي تدريب للباحثين واحدة في الضفة الغربية، شارك فيها كافة الباحثين الميدانيين لمحافظات الضفة الغربية، والثانية في غزة وشارك فيها كافة الباحثين الميدانيين لمحافظات غزة. وقد تم في حلقتي التدريب شرح أهداف الدراسة، وتوضيح معنى المصطلحات والمؤشرات واستعراض كافة الأسئلة التي تضمنتها الدراسة. كما قام فريق «ألفا العالمية» باستعراض معايير الجودة والدقة التي تلتزم بها «ألفا العالمية» في بحوثها المسحية، وعمل فربق ألفا على شرح المحددات المنهجية واللوجستية والإدارية والمالية للعمل الميداني، كما بين الأهمية القصوى لعدم المساومة على جودة عملية جمع البيانات تحت كل الظروف وعلى أهمية التنسيق المستمر مع المشرف الميداني في المنطقة المعنية لإيجاد الحلول ومعالجة أي إشكالات ميدانية تنجم عن الإغلاقات المتكررة والتعقيدات الناجمة عنها.

2.4.3. آلية العمل الميداني:

تم تعيين منسق خاص للعمل الميداني في الضفة الغربية وآخر في قطاع غزة كما تم تعيين خمسة مشرفين من ذوي الخبرة والدراية بالبحوث الميدانية، حيث كان هناك ثلاثة مشرفين في الضفة الغربية تم توزيعهم على المناطق الثلاث: شمال الضفة الغربية و وسط الضفة الغربية، وجنوب الضفة الغربية. وكان هناك مشرفان ميدانيان في

غزة. وقد ضم فريق العمل الميداني نخبة من الباحثين الميدانيين الذين يتمتعون بالخبرة والمصداقية والمقدرة على التعامل مع ظروف صعبة، حيث بلغ عدد الباحثين 35 باحثاً ميدانياً تم توزيعهم على مجموعات حسب حجم العينة في كل منطقة.

2.4.5. جمع البيانات:

تم جمع البيانات بين 2013/2/1 إلى 2013/2/8.

2.5. تدقيق البيانات:

خضعت كافة الاستمارات والبيانات إلى عدة مراحل من المراجعة والتدقيق تمشياً مع معايير الجودة التي تعتمدها «ألفا العالمية» في جمع البيانات. وتمثلت هذه المراحل بما يلي:

1. **التدقيق الميداني:** وتقع مسئولية التدقيق الميداني على عاتق منسقي ومشرفي المناطق، حيث يقوم المشرفون المنسقون بتدقيق ومراجعة مجموعة من الاستمارات يتم اختيارها بشكل عشوائي قبل إرسالها إلى المكتب الرئيسي.

2. **التدقيق المكتبي:** في هذه المرحلة تخضع جميع الاستمارات للتدقيق من قبل فريق البحث، حيث يقوم الفريق بمراجعة كافة الاستمارات من حيث المصداقية ومنطقية الإجابات.

3. **ترميز الاستمارات:** وبعد الانتهاء من عملية التدقيق تم ترميز الاستمارات، بالرجوع إلى أدلة الترميز المعدة مسبقاً، حيث يتم تجهيز الاستمارة بشكلها النهائي من اجل إدخال بياناتها.

4. **التدقيق أثناء الإدخال:** ويتم ذلك من خلال برنامج الإدخال، حيث تم تجهيز البرنامج بقواعد منطقية احترازية لا تسمح بإدخال بيانات خاطئة، بالإضافة إلى مراعاة الانتقالات في الاستمارة التي يقوم بها البرنامج تلقائياً.

5. **تنظيف البيانات:** بعد الانتهاء من عملية إدخال البيانات تم استخراج جداول تكرارية أولية لمؤشرات الدراسة، وتمت مراجعتها من قبل الفريق الإحصائي للتأكد من سلامة البيانات المدخلة وعدم وجود حالات طرفية لافتة للنظر، و في حالة وجود أخطاء كانت تتم عملية إدخال الاستمارة مرة أخرى.

2.6. إدخال البيانات

لقد تم تصميم برنامج إدخال البيانات باستخدام (Access 2007). ويتمتع برنامج الإدخال بالخواص التالية:

إمكانية التعامل مع نسخة مطابقة للأصل (باللغة العربية) على شاشة الحاسوب.

1. المحافظة على الحد الادنى من الخطأ لمدخلي البيانات الرقمية أو خطأ العمل الميداني.
2. سهولة عرض البيانات المختلفة لأقسام الاستمارة المختلفة.
3. القدرة على فحص التسلسل المنطقي في بيانات الاستمارة.
4. القدرة على التدقيق الداخلي.
5. سهولة الاستخدام (user-friendly).

2.7. تحليل البيانات:

بعد الانتهاء من عملية الإدخال والتأكد من سلامتها وجاهزيتها للتحليل واستخراج النتائج، تم تحويل البيانات من (Access 2010) إلى الرزمة الإحصائية (SPSS) باستخدام برنامج (StatTransfare)،الذي يضمن عملية تحويل البيانات من قاعدة بيانات إلى أخرى مع المحافظة على نفس السمات التي تحظى بها البيانات. وقد تم تحليل النتائج باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS). ثم تم استخراج الجداول التقاطعية التي تبين التوزيع النسبي لمؤشرات الدراسة حسب البلدية / المجلس المحلي.

3. النتائج الرئيسية

3.1. عينة الدراسة

بلغ حجم عينة الدراسة 1250 فلسطينيا ممن اعمارهم 18 عام فأكثر ويقيمون في الاراضي الفلسطينية المحتلة منهم 60.8% من سكان الضفة الغربية و39.2% من سكان قطاع غزة. وقد بلغت نسبة الذكور 50.8% ونسبة الاناث 49.2%. وفيما يتعلق بالفئات العمرية بلغت نسبة المشاركين بالاستطلاع ممن اعمارهم 18 – 24 عام 27.9%، 14.8% ممن اعماهم بين 25 – 29 عام، 23.1% ممن اعمارهم بين 30 – 39 عام، 16.3% بين 40 – 49 عام، 17.8% ممن اعمارهم 50 عام فأكثر.

الشكل 1 : التوزيع النسبي للفئات العمرية للمبحوثين

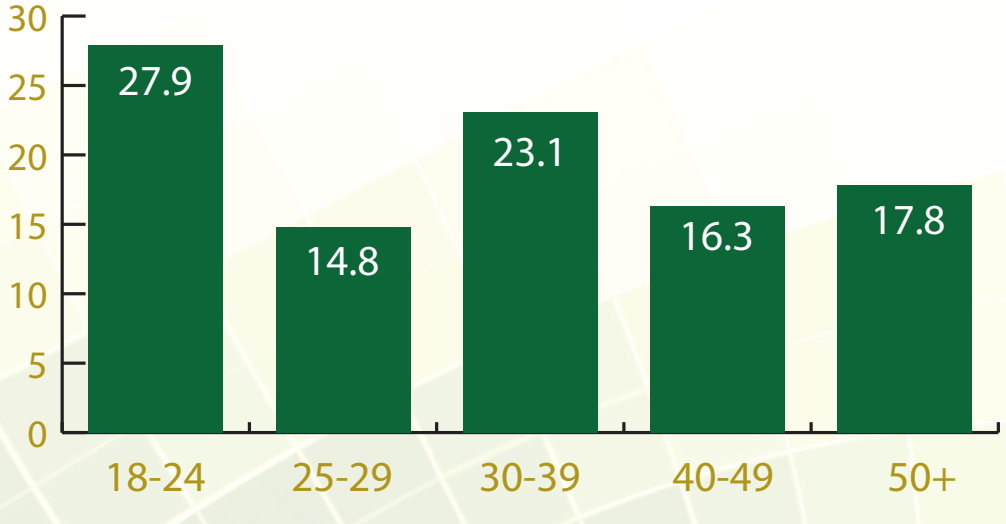

3.2. أشكال الفساد الأكثر انتشارا

أظهرت الدراسة ان 40.8% من الفلسطينيين يعتقدون ان الواسطة والمحسوبية والمحاباة هي اكثر اشكال الفساد انتشارا في المجتمع الفلسطيني، ثم الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة أو الحصول على منفعة بدون وجه حق في المرتبة الثانية حيث بلغت النسبة 20.0%، وثالثا كان هدر المال العام على المصالح الخاصة بنسبة 16.1%، 12.8% قالوا التكسب من الوظيفة العامة، و10.1% قالوا استخدام الموارد والممتلكات العامة لأغراض شخصية.

شكل 1 : التوزيع النسبي لرأي المبحوثين حول اشكال الفساد الاكثر انتشارا في الاراضي الفلسطينية

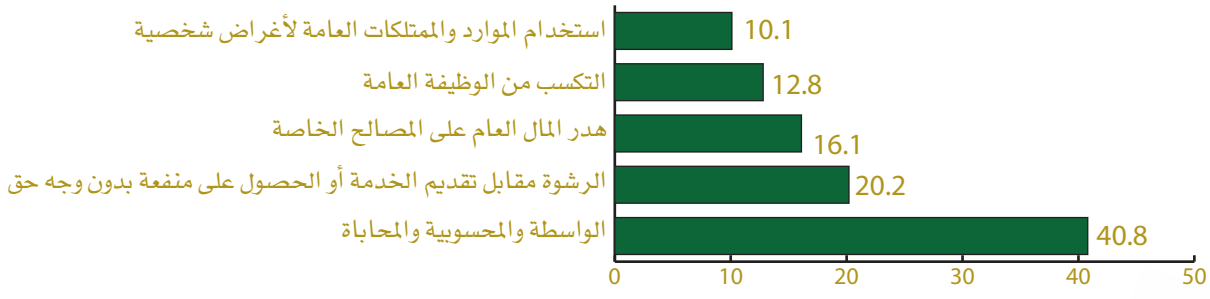

وعلى صعيد الموقع الجغرافي لم تظهر النتائج أية فروقات حول ترتيب انتشار اشكال الفساد في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بينت النتائج ان 41.0% من **سكان الضفة الغربية** يعتقدون ان الواسطة والمحسوبية والمحاباة هي اكثر اشكال الفساد انتشارا في المجتمع الفلسطيني، ثم الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة أو الحصول على منفعة بدون وجه حق في المرتبة الثانية حيث بلغت النسبة 20.6%، وثالثا كان هدر المال العام على المصالح الخاصة بنسبة 18.0%، 12.2% قالوا التكسب من الوظيفة العامة، و8.2% قالوا استخدام الموارد والممتلكات العامة لأغراض شخصية.

أما سكان قطاع غزة فقد بينت النتائج ان 40.5% يعتقدون ان الواسطة والمحسوبية والمحاباة هي اكثر اشكال الفساد انتشارا في المجتمع الفلسطيني، ثم الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة أو الحصول على منفعة بدون وجه حق في المرتبة الثانية حيث بلغت النسبة 19.6%، وثالثا كان هدر المال العام على المصالح الخاصة بنسبة 13.1%، 13.7% قالوا التكسب من الوظيفة العامة، و12.2% قالوا استخدام الموارد والممتلكات العامة لأغراض شخصية.

أما على صعيد الجنس، فقد أظهرت النتائج اجماع الذكور والاناث على ان الواسطة والمحسوبية والمحاباة هي اكثر اشكال الفساد انتشارا في المجتمع الفلسطيني، ثم الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة أو الحصول على منفعة بدون وجه حق في المرتبة الثانية.

3.3. المجالات الأكثر تعرضا لانتشار الواسطة والمحسوبية

وعند الحديث مع المبحوثين عن **المجالات الأكثر تعرضا لانتشار الواسطة والمحسوبية، قال ما يقارب ثلثي المبحوثين (61.6%) ان الواسطة في التعيينات في الوظائف هو المجال الأكثر تعرضا لانتشار الواسطة والمحسوبية**، يليه الواسطة والمحسوبية في تقديم الخدمات العامة بنسبة 20.4%، ثم الواسطة والمحسوبية في العطاءات والتعاقد مع الموردين بنسبة 11.4%، واخيرا كان الواسطة في ادارة أعمال الشركات (الشركات المساهمة العامة) بنسبة 6.7%.

الشكل 3: التوزيع النسبي لرأي المبحوثين حول المجالات الأكثر تعرضا الانتشار الواسطة والمحسوبية

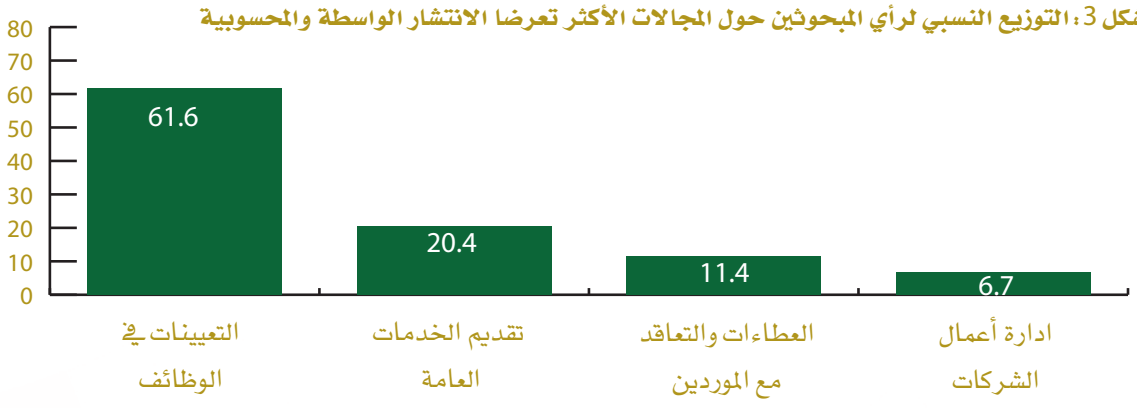

وعلى صعيد الموقع الجغرافي بينت النتائج ان 68.8% من سكان الضفة الغربية يقولون ان التعيينات في الوظائف هي المجال تعرضا لانتشار الواسطة والمحسوبية، 17.2% قالوا تقديم الخدمات العامة، 7.2% قالوا العطاءات والتعاقد مع الموردين، و6.9% قالوا الواسطة في ادارة أعمال الشركات (الشركات المساهمة العامة). اما سكان قطاع غزة، فقد بينت النتائج ان حوالي نصف المبحوثين (50.3%) يقولون ان التعيينات في الوظائف هي المجال تعرضا لانتشار الواسطة والمحسوبية، 25.4% قالوا تقديم الخدمات العامة، 18.0% قالوا العطاءات والتعاقد مع الموردين، و6.3% قالوا الواسطة في ادارة أعمال الشركات (الشركات المساهمة العامة).

وعلى صعيد متغير الجنس، قال 57.5% من الذكور ان التعيينات في الوظائف هي المجال الاكثر تعرضا لانتشار الواسطة والمحسوبية، 23.8% قالوا تقديم الخدمات العامة، 11.9% قالوا العطاءات والتعاقد مع الموردين، و6.7% قالوا الواسطة في ادارة أعمال الشركات (الشركات المساهمة العامة). اما الاناث فقد قال حوالي ثلثي الاناث (65.6%) ان التعيينات في الوظائف هي المجال تعرضا لانتشار الواسطة والمحسوبية، 16.9% قالوا تقديم الخدمات العامة، 10.9% قالوا العطاءات والتعاقد مع الموردين، و6.6% قالوا الواسطة في ادارة أعمال الشركات (الشركات المساهمة العامة).

3.4. القطاع الأكثر تعرضا لانتشار الواسطة والمحسوبية

وعند الحديث مع المبحوثين حول القطاع الذي يعتبرونه الأكثر تعرضا لانتشار الواسطة والمحسوبية، بينت النتائج أن غالبية المبحوثين (70.5%) يرون ان القطاع الحكومي هو القطاع الاكثر تعرضا لانتشار الواسطة والمحسوبية، يليه القطاع الخاص بنسبة 18.8%، ثم القطاع الأهلي بنسبة 10.7%.

الشكل 4: التوزيع النسبي لرأي المبحوثين حول القطاع الأكثر تعرضا لانتشار الواسطة والمحسوبية

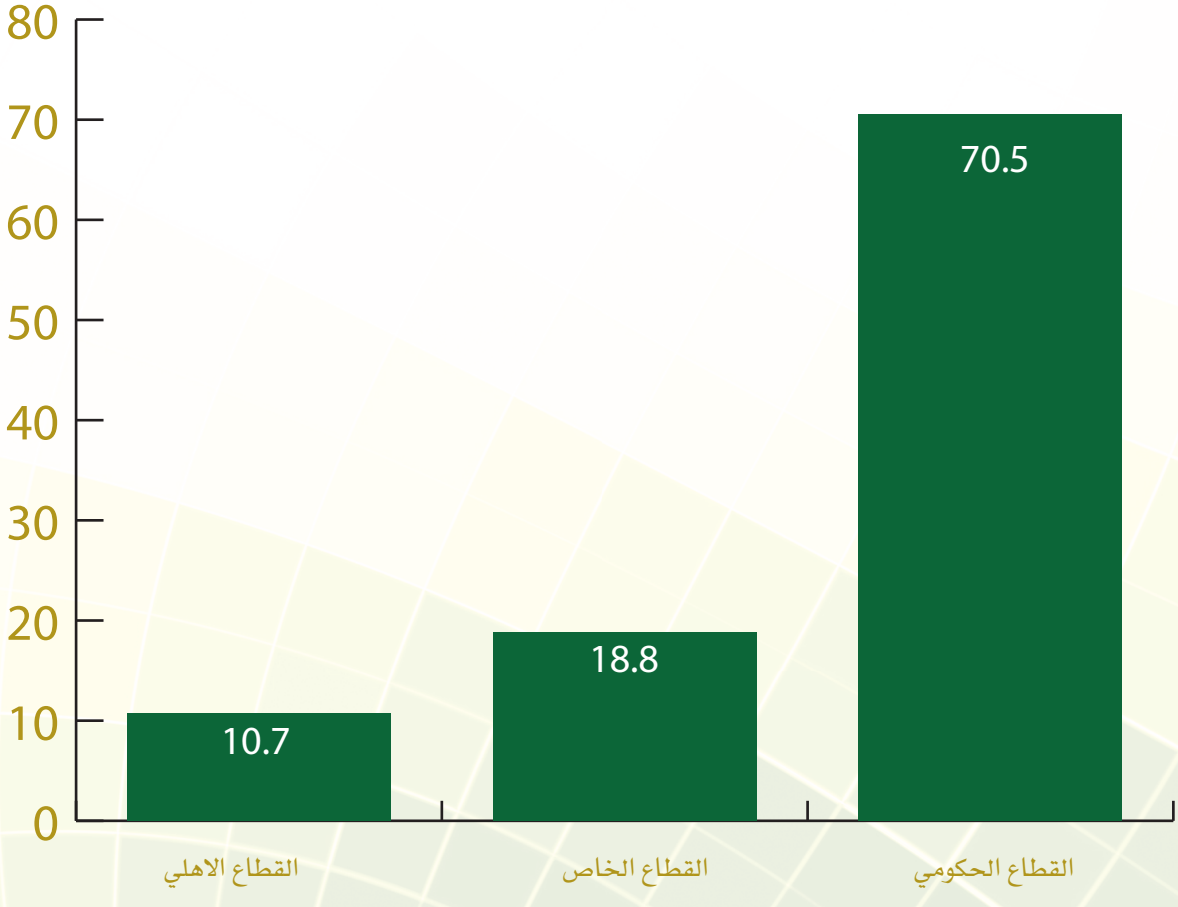

وعلى صعيد الموقع الجغرافي بينت النتائج ان 72.4% من سكان الضفة الغربية يعتبرون القطاع الحكومي هو القطاع الاكثر تعرضا لانتشار الواسطة والمحسوبية، يليه القطاع الخاص بنسبة 19.7%، ثم القطاع الأهلي بنسبة 7.9%. أما سكان قطاع غزة، فقد بينت النتائج ان 67.6% يعتبرون القطاع الحكومي هو القطاع الاكثر تعرضا لانتشار الواسطة والمحسوبية، يليه القطاع الخاص بنسبة 17.3%، ثم القطاع الأهلي بنسبة 15.1%.

وعلى مستوى الجنس، فقد بينت الدراسة ان 71.7% من الذكور يعتبرون القطاع الحكومي هو القطاع الاكثر تعرضا

لانتشار الواسطة والمحسوبية، يليه القطاع الخاص بنسبة 15.6%، ثم القطاع الأهلي بنسبة 71.7%. أما الاناث فقد قالت 69.2% ان القطاع الحكومي هو القطاع الاكثر تعرضا لانتشار الواسطة والمحسوبية، يليه القطاع الخاص بنسبة 22.1%، ثم القطاع الأهلي بنسبة 8.7%.

3.5. المؤسسات العامة الأكثر تعرضا الواسطة والمحسوبية

وعند الطلب من المبحوثين ترتيب المؤسسات العامة الأكثر تعرضا للواسطة والمحسوبية في فلسطين، قال 43.3% الوزارات، 18.3% قالوا الاجهزة الامنية، 15.2% قالوا الهيئات المحلية (البلديات والمجالس المحلية)، 9.8% قالوا مؤسسة الرئاسة، 4.8% قالوا المجلس التشريعي، 4.8% قالوا المحاكم، و3.8% النيابة العامة.

الشكل 5: التوزيع النسبي لرأي المبحوثين حول المؤسسات العامة الأكثر تعرضا الواسطة والمحسوبية في فلسطين

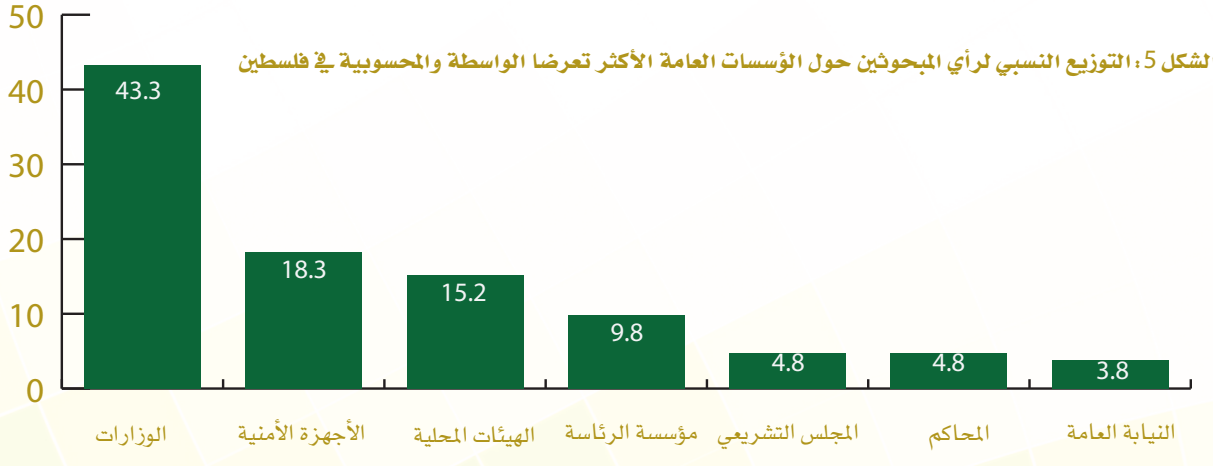

وعلى صعيد الموقع الجغرافي، قال 36.4% من سكان الضفة الغربية الوزارات، 22.2% قالوا الاجهزة الامنية، 17.7% قالوا الهيئات المحلية (البلديات والمجالس المحلية)، 11.2% قالوا مؤسسة الرئاسة، 4.9% قالوا المجلس التشريعي، 4.3% قالوا المحاكم، و3.2% النيابة العامة.

أما سكان قطاع غزة، قال 53.9% من سكان قطاع غزة الوزارات، 12.2% قالوا الاجهزة الامنية، 11.2% قالوا الهيئات المحلية (البلديات والمجالس المحلية)، 7.7% قالوا مؤسسة الرئاسة، 4.7% قالوا المجلس التشريعي، 4.9% قالوا المحاكم، و3.2% النيابة العامة.

وعند الحديث مع المبحوثين حول الوزارة الأكثر تعرضا لانتشار الواسطة والمحسوبية، بينت النتائج أن 35.1% من المبحوثين يعتقدون ان وزارة التربية والتعليم هي الوزارة الأكثر تعرضا لانتشار الواسطة والمحسوبية من بين الوزارات المختلفة، 19.7% قالوا وزارة الأشغال العامة، 17.9% قالوا وزارة المالية، و16.6% قالوا وزارة الصحة، 6.5% قالوا وزارة النقل والمواصلات، و4.2% قالوا وزارة سلطة المياه.

3.6. الخدمات العامة التي تتعرض لانتشار الواسطة والمحسوبية

تضمن هذا القسم من الدراسة مجموعة من الخدمات العامة بهدف التعرف على مدى انتشار واستخدام الواسطة والمحسوبية فيها، حيث تم سؤال المبحوثين عن استخدام الواسطة والمحسوبية في الخدمات التالية: الخدمات الصحية، التوظيف، توزيع المساعدات العينية والمالية، المعاملات المدنية (الجوازات، الهويات، طلبات لم الشمل... الخ)، تخليص جمركي أو ضريبي، والحصول على رخصة السواقة، ترخيص السيارة. وقد كانت النتائج كما يلي:

- **الخدمات الصحية:** بينت النتائج ان 82.3% من المبحوثين قالوا أنه يتم استخدام الواسطة والمحسوبية في الخدمات الصحية، مقابل 17.7% قالوا ان الخدمات الصحية لا تتعرض للواسطة والمحسوبية. وعلى صعيد الموقع الجغرافي بينت النتائج ان 3.84% من المبحوثين في الضفة الغربية يرون ان تقديم الخدمات الصحية تتعرض لاستخدام الواسطة والمحسوبية مقابل 79.1% من سكان قطاع غزة. وعلى صعيد الجنس قال 84.3% من المبحوثين الذكور انه يوجد استخدام للواسطة والمحسوبية مقابل 79.2% من الاناث.

الشكل 6: التوزيع النسبي لرأي المبحوثين حول استخدام الواسطة والمحسوبية في تقديم الخدمات الصحية حسب الموقع الجغرافي والجنس

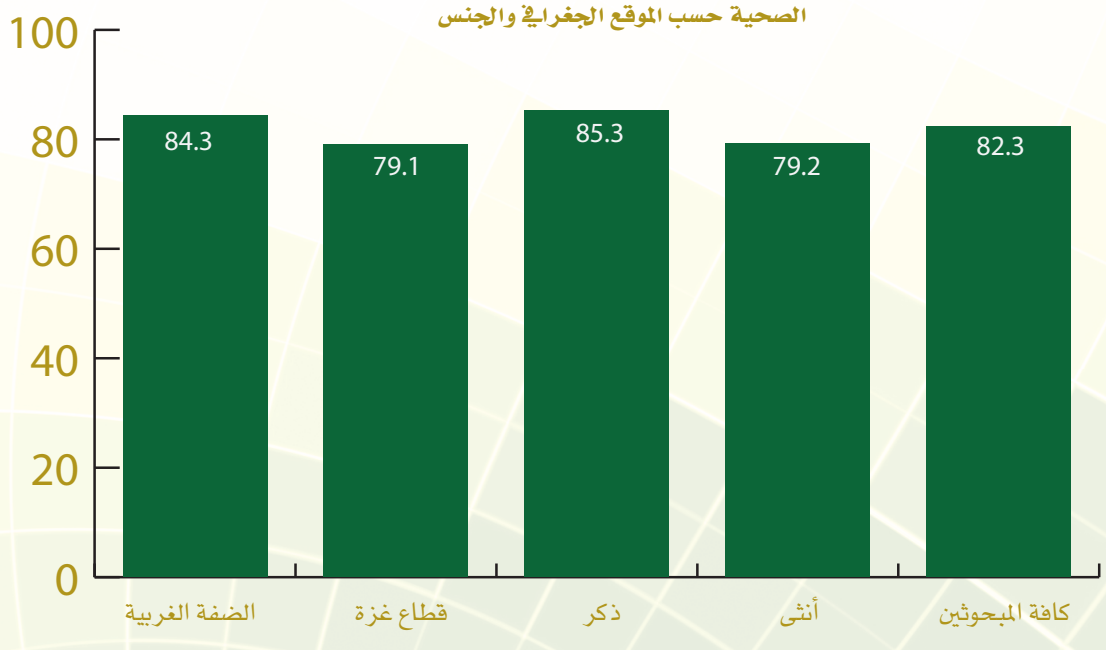

- **التوظيف:** أظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من المبحوثين (98.3%) يعتقدون انه يتم استخدام الواسطة والمحسوبية في التوظيف في الاراضي الفلسطينية، ولم تظهر الدراسة أي فروقات في التوجهات بين سكان قطاع غزة وسكان الضفة الغربية، او الذكور والاناث حول استخدام الواسطة في التوظيف، حيث كان هناك اجماع من الجميع على تعرض التوظيف الى استخدام الواسطة والمحسوبية.

الشكل 7: التوزيع النسبي لرأي المبحوثين حول استخدام الواسطة والمحسوبية في التوظيف حسب الموقع الجغرافي والجنس

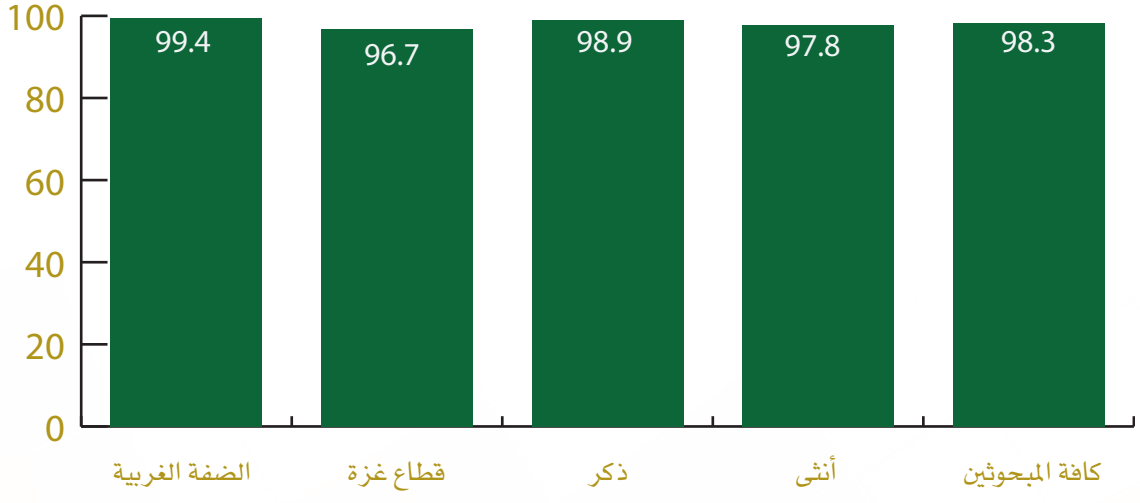

- **توزيع المساعدات العينية والمالية**: بينت النتائج اجماع الغالبية العظمى من المبحوثين على تعرض المساعدات العينية والمالية التي يتم تقديمها للمجتمع الفلسطيني للواسطة والمحسوبية حيث بلغت النسبة 92.4%. ولم تظهر الدراسة أي فروقات في التوجهات بين سكان قطاع غزة وسكان الضفة الغربية، او الذكور والاناث حول استخدام الواسطة في التوظيف، حيث كان هناك اجماع من الجميع على تعرض التوظيف الى استخدام الواسطة والمحسوبية.

الشكل 8: التوزيع النسبي لرأي المبحوثين حول استخدام الواسطة والمحسوبية في توزيع المساعدات العينية والمالية حسب الموقع الجغرافي والجنس

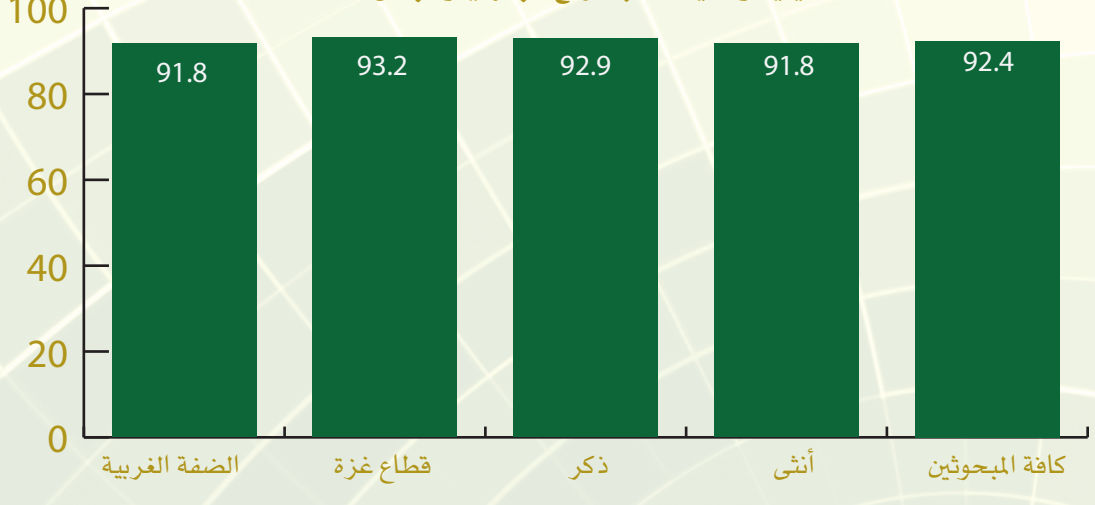

- **المعاملات المدنية (الجوازات، الهويات، طلبات لم الشمل...الخ)**: أظهرت الدراسة ان اكثر من ثلثي الفلسطينيين

(73.5%) يعتقدون بوجود الواسطة والمحسوبية في تقديم خدمات المعاملات المدنية (الجوازات، الهويات، طلبات لم الشمل...الخ)، مقابل 25.8% قالوا انه لا تستخدم الواسطة والمحسوبية في تقديم خدمات المعاملات المدنية. وعلى صعيد الموقع الجغرافي، بينت النتائج ان 75.6% من المبحوثين في الضفة الغربية قالوا انه يتم استخدام الواسطة والمحسوبية في تقديم خدمات المعاملات المدنية مقابل 70.2% من مبحوثي قطاع غزة. وعلى صعيد الجنس بينت النتائج ان نسبية الذكور الذي يرون انه يتم استخدام الواسطة في المعاملات المدنية اعلى منها عند الاناث، حيث بلغت النسبة للذكور 77.1% مقابل 69.7% للإناث.

الشكل 9: التوزيع النسبي لرأي المبحوثين حول استخدام الواسطة والمحسوبية في المعاملات المدنية حسب الموقع الجغرافي والجنس

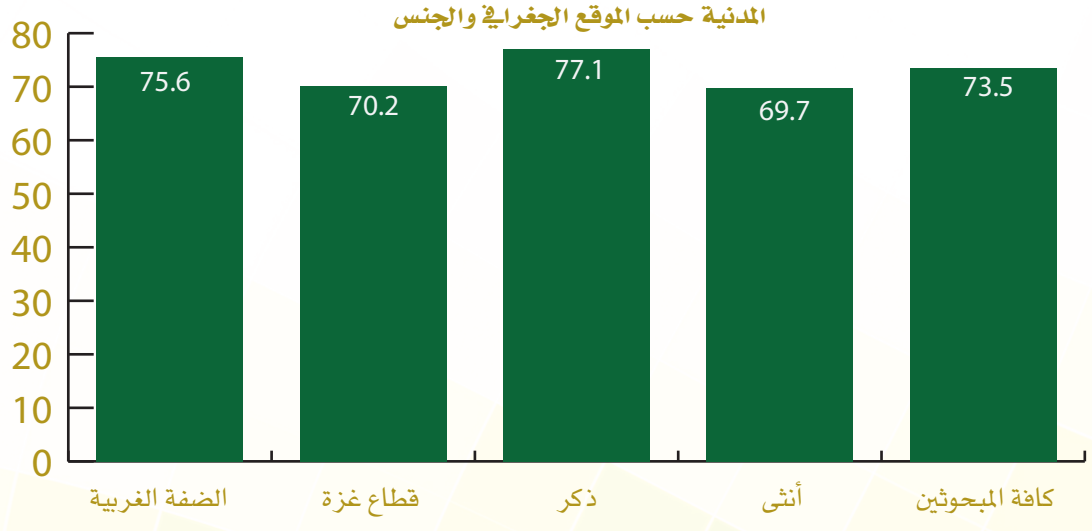

- **التخليص الجمركي أو الضريبي:** أظهرت الدراسة ان (74.2%) يعتقدون بوجود الواسطة والمحسوبية في التخليص الجمركي أو الضريبي مقابل 25.8% قالوا انه لا تستخدم الواسطة والمحسوبية في تقديم خدمات التخليص الجمركي أو الضريبي. وعلى صعيد الموقع الجغرافي، بينت النتائج ان 78.3% من المبحوثين في الضفة الغربية قالوا انه يتم استخدام الواسطة والمحسوبية في تقديم التخليص الجمركي أو الضريبي مقابل 67.8% من مبحوثي قطاع غزة. وعلى صعيد الجنس بينت النتائج ان نسبة الذكور الذي يرون انه يتم استخدام الواسطة في التخليص الجمركي أو الضريبي اعلى منها عند الاناث، حيث بلغت النسبة للذكور 78.5% مقابل 69.7% للإناث.

الشكل 10 : التوزيع النسبي لرأي المبحوثين حول استخدام الواسطة والمحسوبية في التخليص الجمركي أو الضريبي حسب الموقع الجغرافي والجنس

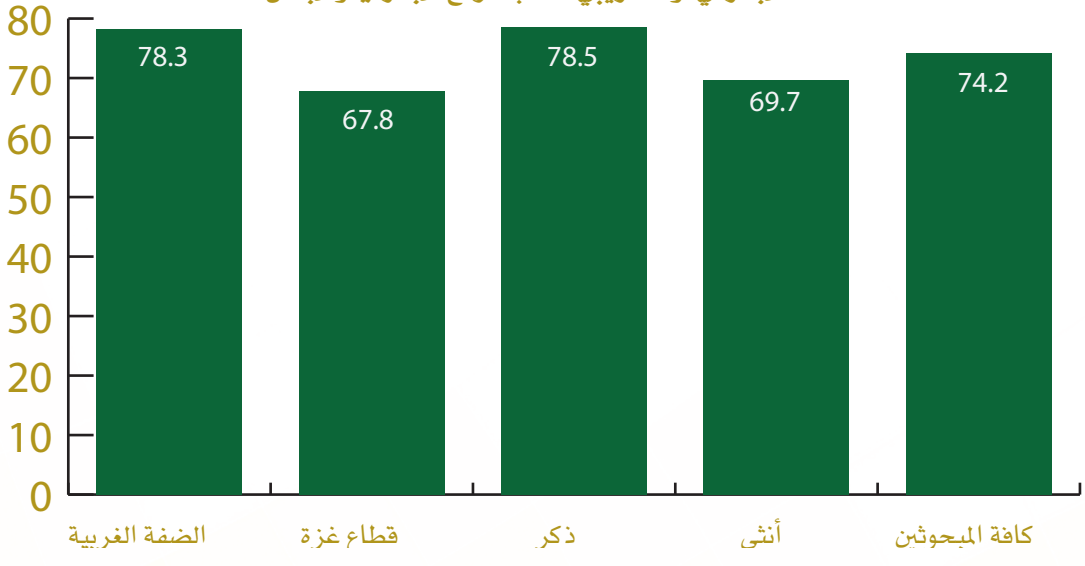

- **الحصول على رخصة السواقة، ترخيص السيارة:** أظهرت الدراسة ان (71.3%) يعتقدون بوجود الواسطة والمحسوبية في الحصول على رخصة السواقة/ ترخيص السيارة مقابل 28.7% قالوا انه لا تستخدم الواسطة والمحسوبية في الحصول على رخصة السواقة، ترخيص السيارة. وعلى صعيد الموقع الجغرافي، بينت النتائج ان 77.7% من المبحوثين في الضفة الغربية قالوا انه يتم استخدام الواسطة والمحسوبية في الحصول على رخصة السواقة، ترخيص السيارة مقابل 61.5% من مبحوثي قطاع غزة. وعلى صعيد الجنس بينت النتائج ان نسبة الذكور الذين يرون انه يتم استخدام الواسطة في الحصول على رخصة السواقة، ترخيص السيارة اعلى منها عند الاناث، حيث بلغت النسبة للذكور 74.7% مقابل 67.9% للإناث.

الشكل 11 : التوزيع النسبي لرأي المبحوثين حول استخدام الواسطة والمحسوبية في الحصول على رخصة السواقة ترخيص السيارة حسب الموقع الجغرافي والجنس

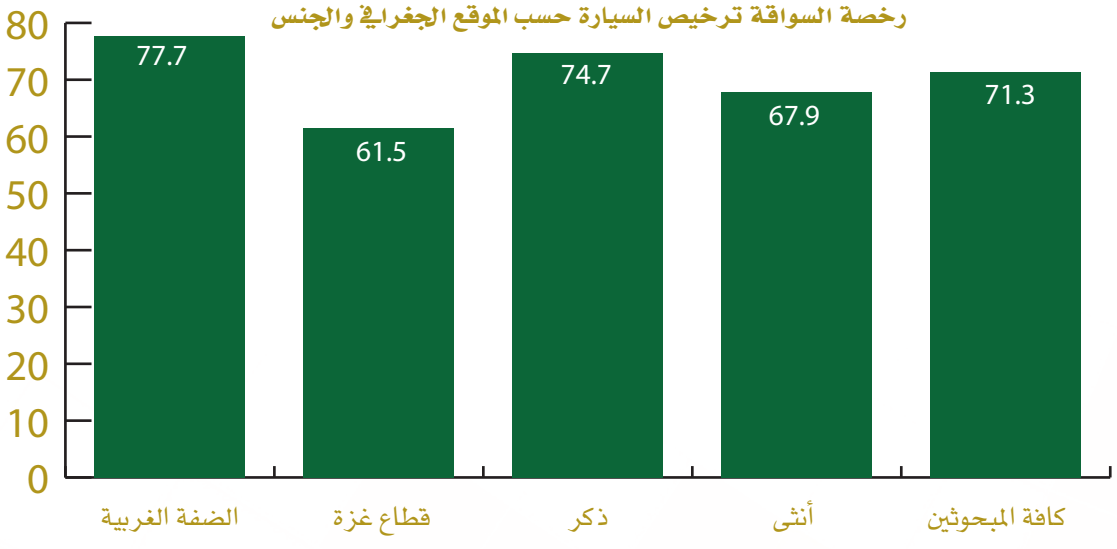

3.7. استخدام الواسطة والمحسوبية في المجتمع الفلسطيني

بينت النتائج ان 29.9% من المبحوثين سبق لهم وان استخدموا الواسطة للحصول على خدمة ما. وعلى صعيد الموقع الجغرافي بينت النتائج ان 28.4% من المبحوثين في الضفة الغربية قالوا انهم طلبوا الواسطة للحصول على خدمة مقابل 32.4% من المبحوثين في قطاع غزة. وعلى صعيد الجنس، بينت النتائج ان 38.0% من الذكور سبق وان طلبوا الواسطة للحصول على خدمة معينة مقابل 21.6% من الاناث.

وعن الاسباب التي دفعتهم إلى اللجوء إلى الواسطة والمحسوبية كانت النتائج كما يلي:

- 78.9% قالوا الرغبة في الحصول على الخدمة بشكل أسرع
- 70.9% قالوا الخوف في حصول غيري على الخدمة إذا لم استخدم واسطة
- 61.5% قالوا تباطؤ الموظف في تقديم الخدمات
- 50.8% قالوا عدم الثقة في النظام

وعن اثر الواسطة والمحسوبية على الفلسطينيين، بينت النتائج ان 74.7% من الفلسطينيين يرون انفسهم متضررين من الواسطة، 7.7% قالوا انهم مستفيدون، و17.6% قالوا انهم غير متأثرين من الواسطة في المجتمع الفلسطيني. وعلى صعيد الموقع الجغرافي بينت النتائج 71.5% من سكان الضفة الغربية يرون انسهم متضررين من الواسطة، 8.2% قالوا انهم مستفيدون، و20.3% قالوا انهم غير متأثرين. أما سكان قطاع غزة، فقد قال 79.8% انهم من متضررين من استخدام الواسطة، 6.8% قالوا انهم مستفيدون من الواسطة، و13.4% قالوا انهم غير متأثرين.

أما على صعيد الجنس، فقد بينت النتائج ان 74.8% من الذكور يرون انهم متضررين من الواسطة، 10.4% قالوا انهم مستفيدون من الواسطة، و15.0% قالوا انهم غير متأثرين من الواسطة. اما الاناث فقد افاد 74.8% منهن انهن متضررات من الواسطة، 4.9% مستفيدات، و20.3% أفدن انه لا يوجد أي تأثير عليهن من الواسطة.

3.8. الوسائل والطرق الممكن من خلالها مكافحة الواسطة في المجتمع الفلسطيني:

هدف هذا القسم من الدراسة الى التعرف على وجهة نظر المبحوثين على الوسائل والطرق التي يمكن استخدامها الواسطة في المجتمع الفلسطيني، حيث

- قال 94.5% انه يجب معاقبة من يرتكب فعل الواسطة
- 92.5% قالوا توعية المواطن أن ثقافة الواسطة تلحق ضررا بمصالح الغالبية العظمى من المواطنين
- 90.9% قالوا التعاون بين هيئة مكافحة الفساد والحكومة والمجتمع المدني في التوعية بمخاطر الواسطة واليات محاربتها
- 87.6% قالوا رفض قبول الواسطة من حيث المبدأ
- 87.3% قالوا تدريس أشكال وأسباب الفساد وتأثير الواسطة في المناهج المدرسية والجامعية

وعند الحديث مع المبحوثين عن توقعهم حول استخدام الواسطة والمحسوبية في عام 2013، قال 60.5% من المبحوثين ان نسبة الواسطة والمحسوبية في عام 2013 ستزيد، مقابل فقط 12.8% قالوا انها ستقل، و26.7% قالوا ستبقى كما هي. وعلى صعيد الموقع الجغرافي بينت النتائج 60.9% من المبحوثين في الضفة الغربية يتوقعون ارتفاع نسبة الواسطة والمحسوبية في عام 2013، 12.3% يتوقعون ان تقل، و26.8% يتوقعون ان تبقى كما هي. اما في قطاع غزة، 59.9% من المبحوثين يتوقعون ارتفاع نسبة الواسطة والمحسوبية في عام 2013، 13.6% يتوقعون ان تقل، و26.5% يتوقعون ان تبقى كما هي.

وعلى صعيد الجنس، بينت النتائج ان 59.5% من الذكور يتوقعون ارتفاع نسبة الواسطة والمحسوبية في عام 2013، 14.3% يتوقعون ان تقل، و26.2% يتوقعون ان تبقى كما هي. اما الاناث، فقد بينت النتائج ان 61.6% يتوقعن ارتفاع نسبة الواسطة والمحسوبية في عام 2013، 11.2% يتوقعن ان تقل، و26.7% يتوقعن ان تبقى كما هي.

الجداول التقاطعية لكافة مؤشرات الدراسة حسب الموقع الجغرافي والجنس

Q1: رتب أشكال الفساد الأكثر انتشارا من الأكثر إلى الأقل بحسب اعتقادك:	الموقع الجغرافي		الجنس		كافة المبحوثين
	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكر	أنثى	
الواسطة والمحسوبية والمحاباة	41.0	40.5	39.9	41.8	40.8
هدر المال العام على المصالح الخاصة	18.0	13.1	16.0	16.3	16.1
استخدام الموارد والممتلكات العامة لأغراض شخصية	8.2	13.2	11.0	9.2	10.1
التكسب من الوظيفة العامة	12.2	13.7	13.8	11.7	12.8
الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة أو الحصول على منفعة بدون وجه حق.	20.6	19.6	19.4	21.0	20.2
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Q2: رتب المجالات الأكثر تعرضا لانتشار الواسطة والمحسوبية من غيرها من الأكثر إلى الأقل	الموقع الجغرافي		الجنس		كافة المبحوثين
	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكر	أنثى	
الواسطة والمحسوبية في تقديم الخدمات العامة	17.2	25.4	23.8	16.9	20.4
الواسطة في التعيينات في الوظائف	68.8	50.3	57.6	65.6	61.6
الواسطة والمحسوبية في العطاءات والتعاقد مع الموردين	7.2	18.0	11.9	10.9	11.4
الواسطة في ادارة أعمال الشركات (الشركات المساهمة العامة)	6.9	6.3	6.7	6.6	6.7
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Q3: رتب القطاع الذي تعتبره من وجهة نظرك الأكثر تعرضا لانتشار الواسطة والمحسوبية فيه من الأكثر إلى الأقل	الموقع الجغرافي		الجنس		كافة المبحوثين
	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكر	أنثى	
القطاع الاهلي	7.9	15.1	12.7	8.7	10.7
القطاع الخاص	19.7	17.3	15.6	22.1	18.8
القطاع الحكومي	72.4	67.6	71.7	69.2	70.5
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Q4: رتب المؤسسات العامة الأكثر تعرضا الواسطة والمحسوبية في فلسطين من الأكثر إلى الأقل	الموقع الجغرافي		الجنس		كافة المبحوثين
	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكر	أنثى	
مؤسسة الرئاسة	11.2	7.7	10.6	9.0	9.8
الأجهزة الأمنية	22.2	12.2	21.6	14.9	18.3
الوزارات	36.4	53.9	42.3	44.3	43.3
المجلس التشريعي	4.9	4.7	4.0	5.7	4.8
المحاكم	4.3	5.4	3.5	6.1	4.8
النيابة العامة	3.2	4.9	4.7	3.0	3.8
الهيئات المحلية (البلديات والمجالس المحلية)	17.7	11.2	13.4	17.0	15.2
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Q5: رتب الوزارات التالية الأكثر تعرضا لانتشار الواسطة والمحسوبية فيه من الأكثر إلى الأقل	الموقع الجغرافي		الجنس		كافة المبحوثين
	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكر	أنثى	
وزارة الصحة	13.8	21.0	18.8	14.3	16.6
وزارة المالية	22.6	10.5	17.7	18.0	17.9
وزارة الأشغال العامة	20.1	18.9	19.4	19.9	19.7
وزارة التربية والتعليم	32.2	39.7	30.3	40.1	35.1
وزارة النقل والمواصلات	7.7	4.6	8.0	5.0	6.5
وزارة سلطة المياه	3.6	5.3	5.7	2.7	4.2
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Q6: برأيك أي الخدمات العامة التالية يتم استخدام الواسطة والمحسوبية فيها:					
Q6_1: الخدمات الصحية	الموقع الجغرافي		الجنس		كافة المبحوثين
	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكر	أنثى	
نعم	84.3	79.1	85.3	79.2	82.3
لا	15.7	20.9	14.7	20.8	17.7
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Q6-2: التوظيف	الموقع الجغرافي		الجنس		كافة المبحوثين
	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكر	أنثى	
نعم	99.4	96.7	98.9	97.8	98.3
لا	0.6	3.3	1.1	2.2	1.7
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Q6-3: توزيع المساعدات العينية والمالية	الموقع الجغرافي		الجنس		كافة المبحوثين
	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكر	أنثى	
نعم	91.8	93.2	92.9	91.8	92.4
لا	8.2	6.8	7.1	8.2	7.6
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Q6-4: المعاملات المدنية (الجوازات، الهويات، طلبات لم الشمل...الخ)	الموقع الجغرافي		الجنس		كافة المبحوثين
	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكر	أنثى	
نعم	75.6	70.2	77.1	69.7	73.5
لا	24.4	29.8	22.9	30.3	26.5
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Q6-5: تخليص جمركي أو ضريبي	الموقع الجغرافي		الجنس		كافة المبحوثين
	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكر	أنثى	
نعم	78.3	67.8	78.5	69.7	74.2
لا	21.7	32.2	21.5	30.3	25.8
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Q6_6: الحصول على رخصة السواقة، ترخيص السيارة	الموقع الجغرافي		الجنس		كافة المبحوثين
	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكر	أنثى	
نعم	77.7	61.5	74.7	67.9	71.3
لا	22.3	38.5	25.3	32.1	28.7
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Q7: هل سبق وان طلبت واسطة للحصول على خدمة ما	الموقع الجغرافي		الجنس		كافة المبحوثين
	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكر	أنثى	
نعم	28.4	32.4	38.0	21.6	29.9
لا	71.6	67.6	62.0	78.4	70.1
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Q8: ما هي الأسباب التي تدفعك إلى اللجوء إلى الواسطة والمحسوبية

Q8_1: عدم الثقة في النظام	الموقع الجغرافي		الجنس		كافة المبحوثين
	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكر	أنثى	
نعم	44.7	58.8	52.5	47.7	50.8
لا	55.3	41.2	47.5	52.3	49.2
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Q8_2: تباطؤ الموظف في تقديم الخدمات	الموقع الجغرافي		الجنس		كافة المبحوثين
	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكر	أنثى	
نعم	49.4	77.6	61.4	61.7	61.5
لا	50.6	22.4	38.6	38.3	38.5
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Q8_3: الخوف في حصول غيري على الخدمة إذا لم استخدم واسطة	الموقع الجغرافي		الجنس		كافة المبحوثين
	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكر	أنثى	
نعم	70.9	70.8	68.2	75.6	70.9
لا	29.1	29.2	31.8	24.4	29.1
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Q8-4: الرغبة في الحصول على الخدمة بشكل أسرع	الموقع الجغرافي		الجنس		كافة المبحوثين
	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكر	أنثى	
نعم	78.9	79.0	81.0	75.3	78.9
لا	21.1	21.0	19.0	24.7	21.1
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Q9: هل تعتبر ان الواسطة في المجتمع الفلسطيني تؤثر عليك فتصبح/ ين	الموقع الجغرافي		الجنس		كافة المبحوثين
	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكر	أنثى	
متضرر /ة	71.5	79.8	74.7	74.8	74.7
مستفيد /ة (منتفع /ة)	8.2	6.8	10.4	4.9	7.7
غير متأثر/ة	20.3	13.4	15.0	20.3	17.6
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Q10: باعتقادك هل سيطرأ تغييرات ايجابية على الساحة الفلسطينية (اقتصاديا وسياسيا) عام 2013 تحول دون لجوء المواطنين للواسطة أو تقلل استخدامها إلى الحد الأدنى؟	الموقع الجغرافي		الجنس		كافة المبحوثين
	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكر	أنثى	
نعم	14.5	25.6	20.6	17.0	18.8
لا	63.8	57.5	64.4	58.2	61.3
لا اعرف	21.7	16.9	15.0	24.8	19.8
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Q11: برأيك، بأي الطرق يمكن مكافحة الواسطة في المجتمع الفلسطيني:

Q11-1: رفض قبول الواسطة من حيث المبدأ	الموقع الجغرافي		الجنس		كافة المبحوثين
	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكر	أنثى	
نعم	86.1	90.0	89.2	86.0	87.6
لا	13.9	10.0	10.8	14.0	12.4
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Q11-2: معاقبة من يرتكب فعل الواسطة	الموقع الجغرافي		الجنس		كافة المبحوثين
	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكر	أنثى	
نعم	93.5	96.1	94.1	95.0	94.5
لا	6.5	3.9	5.9	5.0	5.5
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Q11-3: توعية المواطن أن ثقافة الواسطة تلحق ضرر بمصالح الغالبية العظمى من المواطنين	الموقع الجغرافي		الجنس		كافة المبحوثين
	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكر	أنثى	
نعم	95.1	88.6	94.4	90.6	92.5
لا	4.9	11.4	5.6	9.4	7.5
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Q11-4: تدريس أشكال وأسباب الفساد وتأثير الواسطة في المناهج المدرسية والجامعية	الموقع الجغرافي		الجنس		كافة المبحوثين
	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكر	أنثى	
نعم	88.8	85.0	90.7	83.8	87.3
لا	11.2	15.0	9.3	16.2	12.7
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Q11-5: التعاون بين هيئة مكافحة الفساد والحكومة والمجتمع المدني في التوعية بمخاطر الواسطة واليات محاربتها	الموقع الجغرافي		الجنس		كافة المبحوثين
	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكر	أنثى	
نعم	93.3	87.3	94.4	87.4	90.9
لا	6.7	12.7	5.6	12.6	9.1
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Q12: هل تتوقع أن نسبة الواسطة والمحسوبية في عام 2013 سوف	الموقع الجغرافي		الجنس		كافة المبحوثين
	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكر	أنثى	
تزيد	60.9	59.9	59.5	61.6	60.5
تقل	12.3	13.6	14.3	11.2	12.8
تبقى كما هي	26.8	26.5	26.2	27.2	26.7
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة
aman أمان
Transparency Palestine

إعداد

ألفا العالمية الأبحاث والمعلوماتية واستطلاع الرأي

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

رام الله: عمارة الريماوي – الطابق الاول

شارع الارسال – رام الله، هاتف: 2989506 2 972+، 2974949 2 972+

فاكس: 2974948 2 972+، ص.ب: 69647 القدس: 95908

غزة : عمارة الحشام، شارع الحلبي– متفرع من شارع ديغول

هاتف: 2884767 8 972+ ، فاكس: 2884766 8 972+

البريد الالكتروني: info@aman-palestine.org

الصفحة الالكترونية: www.aman-palestine.org

برنامج أمان بتمويل مشكور من حكومات النرويج وهولندا ولوكسمبورغ.